مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

الاقتصاد النحوي في حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

المدرس الدكتور
قصي ثعبان يوسف
(2024 –2025)
جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025/1/1
تاريخ القبول 2025/2/1
تاريخ النشر 2025/3/1

الكلمات الرئيسية:

تكتب بخط Times New Roman بحجم 12 وخط مائل

المستخلص باللغة العربية:

رصد هذا البحث الاقتصاد النحوي في اللغة العربية ؛ لأنه سمة مهمة من سمات اللغة ، بل غالبة عليها ، جاعلا (حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) عنوانا للبحث ، فقد تناول الاقتصاد النحوي بمفاصله الواسعة ، ومصطلحاته المرادفة ، مشيرا إلى دلائله وقرائنه . وقد تكون البحث من مقدمة و محاور ، وكل محور قد ضمّ أقساما في الغالب ، ركزت المحاور والأقسام على سمات الاقتصاد النحوي ، وعلى قرائنه الدالة عليه ؛ لكونه ركيزة من ركائز اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، منتهيا البحث بخاتمة ضمت مجموعة من النتائج التي توصل إليها البحث منها : أن الاقتصاد النحوي بلفظه حديث المصطلح قديم المفهوم ، وأنه مع القرينة التي يأمن اللبس معها في صورة الحذف اقتصاد نحوي ، وشموليته لجميع أقسام الكلمة ، وقرائنه لغوية وحالية ، وأن الصبان كان مفصلا ودالا على الاقتصاد النحوي .

doi: xx.xxxx

المقدمة

اللغة العربية في طرقها المعاني ، وتخيرها الألفاظ على سمت مقاصدها ، بل تمايز بين اللفظ واللفظ في التركيب ؛ لأن غايتها بلوغ المعنى – غالبا – بأقصر الطرائق المفهمة ، فجعلت الاقتصاد النحوي من سماتها الواسعة ، وخصلها الدقيقة ؛ مما أخذ بيدي إلى سبر أغوار هذه السمة الجليلة ، وبيان أبعادها في التركيب النحوي ، قاصدا أن أكشف بجهدي هذا جلال لغة القرآن الكريم .

فالاقتصاد النحوي حداثوي الاصطلاح ، أصيل بمفهومه عند العرب الأقحاح ، فتتبَّعته بالمنهج الوصفي التحليلي في حاشية الصبّان (ت 1206 هـ) على شرح الأشموني (ت 929 هـ) لألفية ابن مالك (ت 672 هـ) ؛ لشمولها سمات الاقتصاد النحوي تفصيلا ، ودقة الربط بينه وبين المعنى والقرينة غالبا .

اقتضت الدراسة أن يقع البحث في مقدمة وخمسة محاور : المحور الأول

(الحذف) وبعض أقسامه ، والمحور الثاني (النيابة) وبعض أقسامها ، والمحور الثالث (التنوين) وبعض أقسامه ، والمحور الرابع (الاستتار) ، والمحور الخامس (التضمين) ، مقتصرا على هذه المحاور وبعض أقسامها غالبا ؛ لاتساع الاقتصاد النحوي في لغة العرب ، إذ يكاد يكون صفة غالبة على اللغة العربية .

وختمته بالخاتمة والنتائج والهوامش وفهرس المصادر و المراجع ، راجيا من الله العليم أن أكون قد وفقتُ في خدمة لغة القرآن الكريم ، وبيان بعض سماتها السامية .

الاقتصاد النحوي

محاور البحث

المحور الأول : الحذف :

الحذف : إسقاط شيء من التركيب ، كأن يكون حرفا أو كلمة أو جملة (1) . ويقسيم الحذف على ثلاثة أقسام ، هي :

القسم الأول : حذف الحرف :

يحذف الحرف اختصارا مع القرينة الدالة على حذفه ، وقد يكون الحرف حرف بنية ظهرت عليه علامة الإعراب ، أو حرف معنى .

جاء في حاشية الصبّان (ت 1206 ه) حذف النون من الفعل المضارع (يكون) بشروط خمسة ، جاعلا هذا الحذف لكثرة الاستعمال (2) . إذ جعل الحذف بقرينة سياقية حالية ، وهذا اقتصاد نحوي .

أشار سيبويه (ت 180 هـ) إلى حذف حرف النون الساكن جزما من الفعل (يكنْ) في (يَكُ) ؛ لكثرة الاستعمال عند العرب وكذلك للإخفاف (3) . في حين أن المبرّد (ت 285 هـ) ذهب إلى علة الاستخفاف (4) ، وخالفه أبو حيان (ت 745 ه) في العلة فجعلها لكثرة الاستعمال لا للخفة (5) .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن حذف النون من الفعل (يكون) تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وقد اشترطوا أن يكون الفعل مجزوما ، وأن لا يأتي بعده ساكن ، وأن يكون فعلا مضارعا غير متصل بضمير نصب ، وأن تكون علامة الجزم السكون (6) .

يظهر مما تقدم أن حذف النون من الفعل المضارع (يكون) من باب الاقتصاد النحوي بقرينة حالية هي كثرة الاستعمال عند العرب اختصارا .

وقد يكون المحذوف حرف معنى ، إذ ذهب الصبّان إلى جواز حذف حرف النداء (يا) ، ولا يقدّر في الحذف غيرها من حروف النداء ، قال تعالى : ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ)) (7) ، فـ (يوسفُ) منادى محذوف الحرف ، أي : حرف النداء ، والتقدير يا يوسفُ (8) . وهذا الحذف مع القرينة السياقية الحالية اقتصاد نحوي .

أشار الصبّان إلى أن حذف حرف النداء (يا) يكون مع أمن اللبس ، وإلا فلا يجوز حذفه ، فمنع حذف حرف النداء من لفظ الجلالة (الله) ؛ إذ حذفه يوقع اللبس ؛ وهو خلاف الأصل ، فوجود (أل) في لفظ الجلالة يؤدي حذف حرف النداء معه إلى الالتباس ؛ إذ لا دليل على حذف حرف النداء فيها . وكذلك مع المنادى البعيد ؛ لأن مدّ الصوت بحرف النداء دليل عليه ، وحذفه يؤدي إلى لبس في دلالة النداء على البعيد (9) .

مما يدل على أن ليس كل حذف اقتصادا نحويا ؛ لأن الحذف يكون مع القرينة الدالة على المعنى المقصود قبل الحذف ، والحذف من دون قرينة يلبس المعنى (10) .

جوّز سيبويه حذف حرف النداء مستغنيا عنه بدلالة القرينة السياقية ، ومنع حذفه إذا أحدث الحذف لبسا في المعنى ، فقد منعه في المبهم ؛ للزومه (حرف النداء) للمبهم ، فكأنه بمنزلة البدل من (أيٌّ) إذا حذفته ، فلا تحذفه من (يا رجلُ) (11) .

ذهب ابن يعيش في شرح المفصل إلى جواز حذف حرف النداء ، كما في قوله تعالى : ((يوسفُ أعرض عن هذا)) ، وكثر حذفه مع المضاف ، نحو قوله تعالى : ((رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ)) (12) ، وهو كثير في القرآن الكريم ؛ لإن حذف حرف النداء مما يأباه القياس ، إلا أن دلالة المحذوف وقوته بالقرآئن المشيرة إليه جعله كالملفوظ ، مما أجاز حذفه . ومنع حذف حرف النداء من (رجلُ) ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس في كونه نداء أولا (13) .

واللافت للنظر فيما تقدم آنفا أن النحويين قد منعوا الحذف في بعض التراكيب ؛ لحدوث اللبس في المعنى جرّاء حذف حرف النداء .

ذهب المحدثون إلى أن حذف حرف النداء (يا) جائز مع القرينة ، كما في قوله تعالى : ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ)) ، وذكروا مواضع عدم جواز الحذف ؛ لحدوث اللبس في الدلالة على المعنى ، فلا يحذف من لفظ الجلالة (الله) ، ومع اسم الجنس ، واسم الإشارة ، ومع الاستغاثة ، والتعجب ، والندبة . وقد جعلوا الحذف للإيجاز والاختصار ، كما في قوله تعالى : ((قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي)) (14) ، أي : يا ابن أم ، وهذا حذف ايجاز واختصار نحوي (15) .

ظهر مما تقدم آنفا أن الحذف مع القرينة اختصار وإيجاز في التركيب ، ولكن مع أمن اللبس في المعنى ، وإلا فلا يجوز الحذف ؛ لأن الاقتصاد النحوي مرهون مع القرينة الدالة عليه بتمام المعنى المقصود .

ذهب الصبّان إلى حذف حرف الجر (رُبَّ) بعد (بل) و (الواو) و (الفاء) (16) . وهذا اقتصاد نحوي بدلالة القرينة في السياق اللغوي من وجود حرف مجرور بعد (بل ، والواو ، والفاء) مع صحة المعنى .

جاء في كتاب سيبويه أن حذف (رُبَّ) يقع بعد (الواو) ، نحو : وبلدٍ ، أي : ورُبَّ بلدٍ ، وما كان ذلك إلا تخفيفا لكثرة الاستعمال عند العرب (17) .

وجاء في التسهيل أن (رُبَّ) تحذف بعد الاسم الواقع بعد هذه الحروف (18) .

اما المحدثون فذهبوا إلى أن حذف حرف الجر (رُبَّ) قياسي بعد (الواو ، وبل ، والفاء) ، وحذفها بعد الواو أكثر ، وهذا اقتصاد نحوي ، إذ الدليل (القرينة) في وجود اسم مجرور بعد تلك الحروف مع اتفاق المعنى دليل على الحذف لـ (رُبَّ) ، كقول الشاعر (19) : وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عليَّ بأنواع الهُمومِ ليبتَلي

أي : و رُبَّ ليلٍ (20) .

فالاختصار يقصده العرب تخفيفا في كلامهم ، ولكن مع أمن اللبس ، وإلا امتنع الحذف ، ففي قولنا : (رغبتُ فيه ، ورغبتُ عنه) لا يجوز حذف حرف الجر هنا ؛ إذ الحذف يوقع اللبس في الدلالة على المعنى المقصود (21) .

القسم الثاني : حذف الكلمة :

الكلمة هي جزء التركيب ، كأن تكون مبتدأ أو خبرا أو فعلا أو فاعلا ، إلى غير ذلك من الكلمات ، فمنها ما يجوز حذفه لدلالة القرينة عليه اختصارا .

ذهب الصبّان إلى جواز حذف المبتدأ لوجود القرينة الدالة عليه ، كما في قوله : (كيف زيدٌ ، قل : دنفٌ) ، أي : زيدٌ دنفٌ ، فحذف (زيدٌ) وهو المبتدأ لدلالة قبله عليه (22) . وهذا اقتصاد نحوي مع وجود القرينة الدالة على حذفه .

أشار سيبويه إلى جواز إضمار المبتدأ مع القرينة ، في قوله : " وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ اللهِ وربّي ، كأنك قلت : ذاك عبدُ اللهِ ، أو هذا عبدُ اللهِ . أو سمعت صوتا فعرفتَ صاحب الصوت فصار آية لك معرفته فقلت : زيدٌ وربّي " (23) .

فسيبويه جعل القرينة الخارجية دليلا على الحذف وجوازا له ، وهذا اختصار واقتصاد في التركيب .

اما المحدثون فقد ذهبوا إلى جواز حذف المبتدأ مع الدليل عليه ، سواء أكانت القرينة لغوية أم كانت حالية ، قال تعالى : ((وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ)) (24) ، أي : هي نارٌ حاميةٌ ، وهذا يقع كثيرا في جواب الاستفهام (25) .

القسم الثالث : حذف الجملة :

قد يستغنى عن ذكر الجملة ؛ لقوة القرينة الدالة عليها ، فحذف المسند والمسند إليه مع القرينة اختصار واقتصاد في الجهد والذكر .

وضّح الصبّان في حاشيته أن حذف المبتدأ والخبر جائز ، وذلك في قوله تعالى : ((وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)) (26) ، فحذف المبتدأ والخبر والتقدير ، فعدتهن ثلاثة أشهر ، بقرينة ما تقدم من الآية نفسها المذكورة آنفا ، وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ)) (27) ، وهذه قرينة سياقية لغوية .

ذهب الأصفهاني (ت 543 ه) في شرح اللمع إلى جواز حذف المبتدأ والخبر معا في قوله تعالى : ((وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)) ، والتقدير واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ، فحذف المسند والمسند إليه ؛ لأن ما قبله في الآية دليل عليه ، فهذا الحذف جائز (28) . وهذا اقتصاد نحوي جائز .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى جواز حذف جزأي الجملة (المسند والمسند إليه) إذا دلّ عليه دليل ، نحو قوله تعالى : ((وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)) ، أي : واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ، فحذفت الجملة لدلالة ما قبلها عليها (29) . وهذا اختصار مع القرينة السياقية اللغوية .

المحور الثاني : النيابة :

هو أن تنوب كلمة عن كلمة أخرى لغرض ما مع القرينة الدالة على الكلمة المَنُوب عنها ، كأن يكون الغرض لفظيا أو معنويا (30) .

القسم الأول : نائب الفاعل :

جاء في حاشية الصبّان أن المفعول به ينوب عن الفاعل بعد حذفه ، ويسد مكانه غالبا ، نحو قوله تعالى : ((وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)) (31) ، ونائب الفاعل يحل محل الفاعل بتغيير صيغة الفعل أو اسم المفعول (32) .

ذهب ابن السراج (ت 316 ه) إلى أن الفاعل يحذف ويقام مقامه المفعول به بعد تغيير صيغة الفعل التي (فُعِلَ) ؛ ليكون دليلا على نيابة المفعول به عن الفاعل المحذوف، نحو : (ضُرِبَ بكرٌ) (33) . وهذا إيجاز واختصار مع القرينة السياقية اللغوية .

لم يختلف المحدثون عن الأقدمين من النحويين في الإشارة إلى أن حذف الفاعل في الفعل المبني للمجهول وإقامة المفعول به أو غيره محله ، فقد وافقوهم في أن الصيغة للفعل المبني للمجهول على وزن معين متقدمة على الفاعل بوصفها دليلا على حذف الفاعل ، نحو قوله تعالى : ((وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ)) (34) ، وكذلك في أغراض الحذف منه ما كان لفظيا أو معنويا (35) .

وهذا الحذف للفاعل ونيابة ما يصلح بعده عنه إنما هو اقتصاد نحوي غرضه لفظي أو معنوي ، مع القرينة السياقية اللغوية المتمثلة بالصيغة .

القسم الثاني : المثنى وجمع المذكر السالم :

أشار الصبّان إلى أن المثنى ما ناب عن اثنين ، والأصل في التثنية والجمع عطف الأسماء إلا أنه عدل عنه اختصارا ، نحو : (جاء الزيدانِ) ، أي : جاء زيدٌ فزيدٌ (36) .

فعدل من تكرار الأسماء بالعطف إلى الحروف النائبة عن المعطوفات ، كما في ألف المثنى وواو الجماعة ، وهذا اقتصاد نحوي .

جاء في الأصول أن المثنى تلحقه ألف ونون رفعا وياء ونون نصبا وجرّا ، نحو : (المسلمانِ ، والمسلمينِ) وكذلك جمع المذكر السالم تلحقه واو ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر ، نحو : (مسلمونَ ، ومسلمينَ) (37) . وهذه الحروف عوض عن تكرار الأسماء .

وورد في شرح اللمع أن التثنية انضمام اسم إلى اسم كزيد إلى زيد ، فنقول : (جاء الزيدانِ) فكرهت العرب التكرار فحذفوا الاسم وأقاموا الألف والياء في التثنية ، وهو ما يساويه عطفا للاسمين منزلة ، وكذلك الجمع بالواو والياء (38) .

أما المحدثون فقد أشاروا إلى أن التثنية هي زيادة ألف ونون وياء ونون استغناء عن تكرار الاسم مرتين بالعطف ، وكذلك الجمع زيادة واو ونون وياء ونون استغناء عن تكرار الاسم أكثر من مرتين بالعطف (39) . وهذا اقتصاد نحوي واختصار .

القسم الثالث : النائب عن المصدر :

بيّن الصبّان في حاشيته نيابة الصفة عن المصدر ، نحو : (سرتُ أحسنَ السيرِ) ، أي : سرتُ السيرَ أحسنَ السيرِ ، ونحو : (سرتُ طويلاً) ، أي : سرتُ سيراً طويلاً (40) .

جاء في شرح اللمع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في شرح قول ابن جني (ت 392 ه) في نحو : (ضربتُ أحسنَ الضربِ) ، أي : ضربتُ ضرباً أحسنَ الضربِ ، فحذف المصدر (ضرباً) وأقيمت الصفة (أحسنَ الضربِ) مقامه (41) .

ذهب المحدثون إلى نيابة الصفة عن الموصوف (المصدر) وإقامتها محله ، نحو قوله تعالى : ((فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)) (42)، أي : ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً (43) . وهذا اختصار بقرينة السياق اللغوي .

المحور الثالث : التنوين :

التنوين أنواع ، ومن أنواعه تنوين العوض ، ويكون عن الحرف أو الكلمة أو الجملة .

القسم الأول : تنوين العوض من حرف :

جاء في حاشية الصبّان أن الاسم المنقوص (آخره ياء) ، تحذف هذه (الياء) ويعوض منها بتنوين ، نحو : (جواري ، وغواشي) فتصير (جوارٍ ، وغواشٍ) ، وهو تنوين عوض من الياء المحذوفة (44) .

أشار ابن هشام (ت 761 ه) في المغني إلى أن التنوين اللاحق لـ (جوارٍ ، و غواشٍ) هو تنوين عوض من الياء المحذوفة ، فأصلها (جواري ، وغواشي) (45) .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن التنوين في (جوارٍ ، و غواشٍ) تنوين عوض عن الحرف (الياء) المحذوفة (46) . وهذا اقتصاد نحوي بالحرف بقرينة السياق اللغوي للاسم المنقوص المنون .

القسم الثاني : تنوين العوض من كلمة :

وضّح الصبّان في حاشيته أن التنوين اللاحق لـ (كل ، وبعض) هو تنوين عوض من كلمة (المضاف إليه) محذوفة (47) .

بيّن ابن هشام أن التنوين اللاحق لـ (كل ، وبعض) هو تنوين عوض عن كلمة ، نحو قوله تعالى : ((وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ)) (48) ، ونحو قوله تعالى : ((فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ)) (49) ، وهذه الكلمة هي المضاف إليه المحذوف (50) .

أما المحدثون فقد أشاروا إلى أن التنوين اللاحق لـ (كل ، وبعض) هو تنوين عوض من كلمة (المضاف إليه) نحو قوله تعالى : ((وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ)) (51) (52) . وهذا إيجاز واختصار بقرينة السياق اللغوي .

القسم الثالث : تنوين عوض عن جملة :

وضّح الصبّان في حاشيته أن التنوين اللاحق لـ (إذ) هو تنوين عوض من جملة محذوفة ، وهذا الحذف جوازاً للاختصار (53) .

جاء في المغني أن التنوين اللاحق لـ (إذ) هو تنوين عوض عن جملة محذوفة ، نحو قوله تعالى : ((وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ)) (54) ، أي : فهي يوم إذ انشقت واهية ، فالحذف بقرينة سياق الحال للعلم به (55) .

أما المحدثون فقد بيّنوا أن التنوين اللاحق لـ (إذ) هو تنوين عوض جملة محذوفة بعدها ، نحو قوله تعالى : ((فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ)) (56)، أي : حين إذ بلغت الروح الحلقوم (57) . وهذا الحذف بعوض اقتصاد نحوي مع القرينة الدالة عليه .

المحور الرابع : الاستتار :

أشار الصبّان في حاشيته إلى أن الضمير المستتر بقرينة العقل واللفظ هو في حكم الملفوظ ، كما في فعل الأمر للواحد ، نحو : (ازرعْ) وفي الفعل المضارع المبدوء بالتاء ، نحو :(إذ تشكرُ) إشارة إلى المستتر وجوبا وجوازا (58) .

جاء في شرح المقدمة المُحْسِبَة أن الضمير الذي يقع فاعلا مع الفعل المضارع مستتر، كما في (أنفعُ ، وننفعُ ، وتنفعُ ، وينفعُ) ، وهذا الاستتار كان بقرينة أحرف (أنيت) التي يبدأ بها كل فعل مضارع ، إذ الهمزة تدلّ على الضمير (أنا) للمتكلم ، والنون لجماعة المتكلمين ، والتاء للمخاطب (هي) ، والياء للغائب (هو) ، فاستترت الضمائر استغناء بدلالة أحرف المضارعة (59) .

أما المحدثون فقد أشاروا إلى أن استتار الضمير في الفعل المضارع بدلالة أحرف المضارعة (أنيت) ضرب من الإيجاز ، وكذلك فعل الأمر ، نحو (قُمْ) (60) .

فالاستتار نوع من أنواع الاقتصاد النحوي الذي يراد به الاختصار والإيجاز ، مع وجود القرينة الدالة على المُسْتَتَر ؛ لأمن اللبس في المعنى .

المحور الخامس : التضمين :

بيّن الصبّان في حاشيته أن الفعل المتعدي يكون لازما بالتضمين ، والتضمين إتباع كلمة بأُخرى لغرض التعدية أو اللزوم ، لتقارب بينهما في المعنى أو اقتران بوجه ما ، مع إرادة المعنيين معا للكلمتين (الظاهرة والمُضمَّنة) بقرينة تدل على الثانية ، نحو قوله تعالى : ((وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)) (61) ، أي : (تبتعد) (62) .

ذهب الزمخشري (ت 538 ه) في تعريف التضمين عن طريق كلامه في قوله تعالى : ((وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)) بقوله : " فإن قلت : أيّ غرض في هذا التضمين ، وهلا قيل : ولا تعدوهم عيناك ، أو لا تعلْ عيناك عنهم ؟ قلتُ : الغرض فيه إعطاء مجموع المعنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ " (63) .

وتوسع ابن هشام الأنصاري في معنى التضمين ، بقوله : " قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته : أن تُؤدي كلمة مُؤَدَّى كلمتين " (64) .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى ما ذهب إليه الأقدمون ، فذهب الصادق خليفة إلى أن التضمين : " فائدته – هو : إعطاء كلمة بعدا أكبر في الدلالة ، لتصير دالة على معنيين معا " (65) .

وأيّد فاضل السامرائي القول بالتضمين ، وإنما عُمِد إليه لغرض بلاغي يقتضي الجمع بين معنيين قصدا للاختصار والإيجاز (66) .

فالتضمين إرادة معنى الكلمة المُورات والظاهرة معا ؛ مما يقتضي التعبير عن المعنين بلفظ ظاهر وآخر مُورى ، مع القرينة الدالة على الكلمة المستترة ، وهذا اقتصاد نحوي في التركيب .

خاتمة البحث ونتائجه :

لما كان الاقتصاد النحوي هو السمة الغالبة للغة العربية عند المتكلم بها ، مختلفة الأساليب ، دقيقة المسلك ، عظيمة القدر ، وجد أن الخوض فيها من جانب ذلك الأمر الجليل يستحق الولوج في قضاياه، وسبر أغواره ، للكشف عن رونقه ، وأهميته للغة القرآن الكريم .

وحاول البحث إبراز أثر الاقتصاد في التراكيب النحوية ، فألفى في كتاب (حاشية الصبّان على شرح الأشموني(ت 900 ه) لألفية ابن مالك (ت 672 ه)) ميدانا رحبا لذلك .

وخرج البحث في نهايته بعدد من النتائج ، قدمها لقارئه، كما هو آتٍ :

1- أن الاقتصاد النحوي حديث الاصطلاح ، قديم عند العرب والنحويين بسماته كالتخفيف ،والاختصار ، والإيجاز ، ونحو ذلك .

2- أن الاقتصاد النحوي يكون مع القرينة الدالة عليه مع أَمْن اللبس ، فمثلا – كما تقدّم في أثناء البحث – لا يجوز حذف حرف الجر مع الفعل (رَغِبَ) ؛ لوقوع اللبس في المعنى ، ؛ إذ لا يُعلم أنه قصد : أيرغب عنه أم يرغب فيه .

3- أن الاقتصاد النحوي يشمل الحرف والكلمة والجملة .

4- أن القرينة الدالة على الاقتصاد النحوي قد تكون لغوية أو حالية .

5- أن الصبّان قد تناول الاقتصاد النحوي بالتفصيل والدليل ، مع الإشارة إلى أهمية القرينة الدالة على الاقتصاد النحوي .

الهوامش :

(1) ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربي :203 .

(2) ينظر : حاشية الصبّان : 1 / 385 .

(3) ينظر : الكتاب : 1 / 25 ، 266 ، 294 .

(4) ينظر : المقتضب : 3 / 166 – 167 ، شرح التسهيل لابن مالك : 1 / 366 .

(5) ينظر : التذييل والتكميل : 4 / 235 – 238 .

(6) ينظر : معاني النحو : 1 / 230 ، نحو العربية : 2 / 131 – 133 ، النحو العربي أحكام ومعانٍ : 1 م 233 – 134 .

(7) يوسف : 29 .

(8) ينظر حاشية الصبّان : 3 / 198 – 199 .

(9) ينظر : م . ن : 3 / 200 .

(10) ينظر : الخصائص : 1 / 284 – 287 ، 2 / 378 .

(11) ينظر : الكتاب : 2 / 229 – 230 ، المقتضب : 4 / 258 – 259 ، التعليقة على كتاب سيبويه : 1 / 373 – 374 ،.

(12) يوسف : 101 .

(13) ينظر :شرح المفصل للزمخشري : 1 / 362 ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : 1 / 354 ، شرح التسهيل لابن مالك : 3 / 386 .

(14) الأعراف : 150 .

(15) ينظر : معاني النحو : 4 / 323 ، نحو العربية : 3 / 177 ، ظاهرة التخفيف في النحو العربي : 277 – 278 .

(16) ينظر : حاشية الصبّان : 2 / 350 .

(17) ينظر : الكتاب : 1 / 106 ، 263 ، 2 / 163 – 164 ، الأصول في النحو : 1 / 420 ، شرح المفصل للزمخشري : 4 / 516 – 517 .

(18) شرح التسهيل لابن مالك : 3 / 187 – 189 .

(19) ديوان امرئ القيس : 113 .

(20) ينظر : النحو الوافي : 2 / 409 – 310 ، إعراب الجمل وأشباه الجمل : 339 ، معاني النحو : 3 / 41 – 42 .

(21) ينظر : النحو الوافي : 2 / 131 .

(22) ينظر : حاشية الصبّان : 1 / 339 .

(23) الكتاب : 2 / 130 ، ينطر : الأصول في النحو : 1 / 68 ، شرح المفصل للزمخشري : 1 / 239 ، شرح التسهيل لناظر الجيش : 2 / 910 .

(24) القارعة : 101 .

(25) ينظر : النحو الوافي : 1 م 414 ، ظاهرة الحذف : 200 – 201 ، الجملة الاسمية : 59 ، نحو العربية : 2 / 20 .

(26) الطلاق : 4 .

(27) ينظر : حاشية الصبّان : 1 / 340 .

(28) ينظر : شرح اللمع للأصفهاني : 312 ، شرج ابن عقيل : 1 / 115 .

(29) ينظر : الجملة الاسمية : 61 – 62 ، الحذف والتقدير في النحو العربي : 211 – 212 ، النحو العربي : 1 / 144 – 145 .

(30) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 3 / 397 – 398 .

(31) ينظر : النساء : 38 .

(32) ينظر : حاشية الصبّان : 2 / 87- 88 .

(33) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 76 – 77 ، الجمل في النحو : 76 ، الإيضاح العضدي : 70 ، شرح التسهيل لابن مالك : 2 / 124 – 126 ، شرح التسهيل لناظر الجيش : 4 / 1613 – 1617 .

(34) الزمر : 69 .

(35) ينظر : معاني النحو : 2 / 71 – 72 ، نحو العربية : 3 / 116 – 118 ، الجملة الفعلية : 79 ، النحو العربي : 2 / 223 – 225 .

(36) ينظر : حاشية الصبّان : 1 / 137 – 138 .

(37) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 46 ، الجمل في النحو : 9 ، الإيضاح العضدي : 21 – 22 .

(38) ينظر : شرح اللمع للأصفهاني : 247 – 248 ، شرح التسهيل لابن مالك : 1 / 59 .

(39) ينظر : النحو الوافي : 1 / 101 ، 118 ، نحو العربية : 1 / 74 ، 86 .

(40) ينظر : حاشية الصبّان : 2 / 165 .

(41) ينظر : شرح اللمع للأصفهاني : 410 ، شرح التسهيل لابن مالك : 2 / 181 ، التذييل والتكميل : 7 / 159 .

(42) التوبة : 82 .

(43) ينظر : معاني النحو : 2 / 160 ، نحو العربية : 3 / 232 ، النحو العربي : 2 / 251 .

(44) ينظر : حاشية الصبّان : 1 / 77 .

(45) ينظر : مغني اللبيب : 4 / 270 ، شرح ابن عقيل : 1 / 11 .

(46) ينظر : النحو الوافي : 34 – 35 ، نحو العربية : 1 / 23 .

(47) ينظر : حاشية الصبّان : 1 / 78 – 79 .

(48) الفرقان : 39 .

(49) الإسراء : 21 .

(50) ينظر : مغني اللبيب : 4 / 274 ، شرح ابن عقيل : 1 / 11 .

(51) الحديد : 10 .

(52) ينظر : نحو العربية : 1 / 22 .

(53) ينظر : حاشية الصبّان : 1 / 77 – 78 .

(54) الحاقة : 16 .

(55) ينظر : مغني اللبيب : 4 / 274 – 275 ، شرح ابن عقيل : 1 / 11 . .

(56) الواقعة : 83 – 84 .

(57) ينظر : نحو العربية : 1 / 22 .

(58) ينظر : حاشية الصبّان : 1 / 192 .

(59) ينظر : شرح المقدمة المحسِبَة : 1 / 155 – 156 ، شرح التسهيل لابن مالك : 1 / 120 .

(60) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : 345 – 346 ، النحو الوافي : 1 / 194 – 195 .

(61) الكهف : 28 .

(62) ينظر : حاشية الصبّان : 2 / 138 – 141 .

(63) الكشاف : 15 / 618 .

(64) مغني اللبيب : 6 / 671 .

(65) دور الحرف في أداء معنى الجملة : 253 .

(66) ينظر : معاني النحو : 3 / 12 – 13 .

فهرس المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

1- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417 هـ - 1996 م.

2- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط5، دار القلم العربي، حلب – سورية، 1409 هـ - 1989 م.

3- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (377 هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، د م، 1389 هـ - 1969 م.

4- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1420 هـ - 2000 م.

5- التعليقة على كتاب سيبويه، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (377 هـ)، تحقيق: عرض بن حمد القوزي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1410 هـ - 1990 م.

6- الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر الجديدة، 1428 هـ - 2007 م.

7- حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، محقق : طه عبد الرؤف ، د ط ، المكتبة التوفيقية ، د ت .

8- الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007م .

9- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 395 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، د ط، دار الكتب المصرية، 1376 هـ - 1957 م.

10- دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، د ط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996 م.

11- ديوان امرئ القيس ، الشربيني شريدة ، ط 1 ، دار اليقين ، مصر – القاهرة ، 432هـ - 2011 م .

12- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت 769 هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مكتبة الهداية، بيروت – لبنان، 1429 هـ - 2008م.

13- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين ، ط1، دار السلام، القاهرة – مصر، 1428 هـ - 2007 م.

14- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الاندلسي (ت 672 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، 1410 هـ - 1990م.

15- شرح اللمع ، للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت 543 هـ)، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، د ط، إدارة النشر والثقافة في الجامعة، المملكة العربية السعودية 1411 هـ - 1990 م.

16- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1990 م.

17- شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي المتوفى سنة 643 هـ ، أمنيل بديع يعقوب ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422 - - 2001 م .

18- شرح المقدمة المُحسِبة ، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت 340 هـ) ، تحقيق علي توفيق الحمَد ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل ، 1404 هـ - 1984 م .

19- ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، أحمد عفيفي ، ط 1 ، الدار المصرية اللبنانية ، 1996 م .

20- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة ، د ط ، الدار الجامعية ، الإبراهيمية – الإسكندرية ، 1998 م .

21- كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340 هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيرت، 1404 هـ - 1984 م.

22- الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988 م.

23- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبي القاسم محمود بن عُمر الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: فتحي عبد الرحمن احمد حجازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1418 هـ - 1998م.

24- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك (ت 769 هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، د ط ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، د ت.

25- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر، 1423 هـ - 2003م.

26- مغني اللبيب، لابن هشام الانصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، الكويت، 1423 هـ - 2002 م.

27- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د ط، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1431 هـ - 2010 م.

28- النحو العربي ، إبراهيم إبراهيم بركات ، ط1 ، دار النشر للجامعات – مصر ، 1428 هـ - 2007م .

29- النحو العربي أحكام ومعانٍ، محمد فاضل السامرائي، ط1، دار ابن كثير، دمشق – سوريا، 1435 هـ - 2014 م.

30- نحو العربية، عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1421 هـ - 2000 م.

31- النحو الوافي، عبّاس حسن، د ط، مكتبة المحمدي، بيروت – لبنان، 1428 هـ - 2007 م.

المستخلص باللغة الانكليزية

This research monitored grammatical economy in the Arabic language as an important, and even predominant, feature of the language, making (Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah) a model for this research; as he dealt with grammatical economy in its broad details and synonymous terms, pointing out its evidence and context. The research included an introduction and axes, and each axis mostly included sections, the axes and sections focused on the features of grammatical economy and its contextual indications, and the fact that it is a pillar of the Arabic language, the language of the Holy Quran. The research ended with a conclusion that included a group of results that the research

arrived at, including: that grammatical economy in its wording is a modern term but an old concept, and that with the context that prevents ambiguity in the form of deletion, it is grammatical economy, and its comprehensiveness of all parts of the word, and its contexts are linguistic and current, and Al-Sabban was detailed and indicative of grammatical economy .